

علاقة الاشتقاق بالإعراب

بقلم : توفيق العلوي

تبدو علاقة الاشتقاق بالمعجم وعلاقة التصريف بالإعراب علاقة تلازم مستقرة في البحث اللساني⁽¹⁾، ويستند هذا التلازم بين ركني كلّ علاقة إلى إفادة الأول للثاني، فالاشتقاق مثر للمعجم والتصريف خادم للإعراب، والمختزل في هاتين العلاقتين علاقة الصرف بالإعراب والمعجم في الوقت نفسه.

وعلى خلاف هذا التصوّر العامّ تبدو علاقة الاشتقاق بالإعراب علاقة لافتة للنظر، إذ نجد لها في التراث النحوي العربي مظاهر عديدة ويعتبرها التأليف اللساني الحديث إحدى القضايا اللسانية الهامة.

فالعنصر الاشتقاقي يمكن أن يكون في علاقة مباشرة مع مكوّن الإعراب، وفي هذا مناقشة لمبدأ لساني سائد يفصل بين الاشتقاق والإعراب، مفاده حسب فرادان Fradin أن العمليات الإعرابية يتعدّر إجراؤها داخل الكلمات⁽²⁾، يقصد بذلك أن هذه العمليات لا تؤثر ولا تتأثر بالبنية الاشتقاقية للكلمات.

ويندرج إثبات هذه العلاقة بين الاشتقاق والإعراب بداهة ضمن الاسترسال Continuum كما يراه العرفانيون، فهو مفهوم غير فاصل بين المستويات النحوية، إذ المعجم والصرف والإعراب تكوّن استرسالا لبنى رمزية⁽³⁾، وفهم هذه العلاقة لا ينتظم إلا في إطار السائد من هذه المستويات تحديدا للعلاقات المستقرة

(1) انظر في هذا مثلا :

- Katamba , Francis ,(1993), p 208

.Fradin , Bernard ,(2003) , p 13 (2)

.Langacker Ronald W. (1987) , volume 1 , p 3 (3)

بينها وإبرازا لما بين الاشتقاق والإعراب من علاقة تشهد بها بعض الظواهر اللغوية.

وقد استوجبت منا غاية البحث في علاقة الاشتقاق بالإعراب أربعة عناصر، الأول الإطار النظري اللساني العام والثاني نوع العلاقة بين الاشتقاق والإعراب في التراث النحوي واللسانيات، أما الثالث فنعرض فيه بعض مظاهر التداخل بين الاشتقاق والتصريف تمهيدا للعنصر الرابع الذي نقترح فيه مقاربة في "الاشتقاق الرمزي" Dérivation symbolique.

1. الإطار النظري العام :

إن دراسة العلاقة بين الاشتقاق والإعراب تستوجب أولاً ضبطاً لمفاهيم المصطلحات الأساسية، وهي الصرف Morphologie والاشتقاق Dérivation، والتصريف Flexion، والإعراب Syntaxe والاسترسال باعتباره المرجعية النظرية التي يمكن أن تتحرك ضمنها العلاقات بين المستويات النحوية.

1.1. الضبط المفهومي :

ليس القصد من هذا الضبط التعرّض إلى جدل اصطلاحى حول المفاهيم المذكورة (صرف، اشتقاق، تصريف إعراب) أو مقارنة بين التراث النحوي العربي واللسانيات في استعمال هذه المصطلحات، بل المقصد ذكر المفاهيم المعتمدة للمصطلحات المذكورة في هذه الدراسة، فقد عرف التراث النحوي تداخلاً اصطلاحياً مفهومياً، فالمصطلح الواحد قد يعبر عن أكثر من مفهوم والمفهوم الواحد قد نجد له أكثر من مصطلح⁽⁴⁾.

والمقصود بمصطلح "إعراب" دراسة كيفية تركيب الجملة استناداً إلى علاقة العوامل بمعمولاتها بصفة تسيّر مكونات هذا التركيب وتنظمها لإفادة المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة، وهذا المصطلح بالمفهوم المذكور نجده في التراث النحوي مقابلاً لمفهوم الصرف، فابن الحاجب يصف كتابه "الكافية" بأنه مقدّمة في الإعراب، وذلك في مقابل كتابه "الشافية" في الصرف⁽⁵⁾، والاستراباذي يعتبر أن الكلام غير المبدى "كلمات غير مركبة تركيب الإعراب"⁽⁶⁾.

(4) عبّر عن مفهوم الصرف في التراث بمصطلح أكثر شيوعاً نجده في الكتاب لسيبويه، وهو مصطلح التصريف، وكذلك عند لاحقيه مثل ابن جني في الخصائص وابن يعيش في شرح المفصل و ابن عصفور الإشبيلي في الممتع في التصريف... انظر في هذا : المهيدي (1998)، ص ص 18-23

(5) الاستراباذي رضي الدين، شرح الشافية، ج 1، ص 1

(6) الاستراباذي رضي الدين، شرح الكافية، ج 1، ص 6.

انظر كذلك : ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة، المجلد 1، ص 1055

أما "الصرف" فدراسة البنى الداخلية للكلمات، وهو المفهوم نفسه الذي نجده في التراث النحوي وإن عُبِّرَ عنه كذلك بمصطلح تصريف، فالصرف فيما استقرّ في المجال اللساني يشمل الاشتقاق والتصريف⁽⁷⁾، وهي ثنائية يسمّى ركنها الأول الصرف التكويني Morphologie constructionnelle (وهو الصرف الاشتقاقي) ويهتمّ بتكوين الوحدات المعجمية Lexèmes، أمّا الركن الثاني، وهو الصرف التصريفي Morphologie flexionnelle (أو الصرف إعراب Morphosyntaxe)، فيدرس الكلمات المنتحة Mots grammaticalisés وهي الكلمة المستعملة في سياق إعرابي ما⁽⁸⁾.

وهذه المفاهيم المذكورة للصرف بفرعيه والإعراب تندرج ضمن مفهوم عامّ لمصطلح "نحو" Grammaire في التراث النحوي، إذ يقصد منه دراسة الظواهر الصوتية والصرفية والإعرابية⁽⁹⁾. ومع هذه الحدود الفاصلة فإن المستويات النحوية المذكورة وإن بدت منفصلة بعضها عن بعض بحكم مفاهيمها المحددة لها فإن بعضها متّصل بالآخر في نطاق مفهوم الاسترسال.

2.1. الاسترسال

إن الناظر في مؤلفات التراث النحوي يلاحظ انعدام الفصل بين المستويات النحوية، فالكتاب لسيبويه شمل مادّة نحوية متّسعة منها الصوتية والصرفية، بفرعيها الاشتقاقي والتصريفي، والإعرابية بصفة لاءمت تعريف النحو بمعناه الواسع، وقد تكون في هذا إشارة إلى تصوّر تألّيفي لا يعدم بداهة تصنيف المستويات النحوية.

بالمقابل فقد سيطر الفصل بين الصرف والمعجم lexique والإعراب على مختلف التيارات اللسانية المعاصرة منذ نشأتها، لكنّ هذا الفصل من وجهة عرفانية لا يعتدّ به، وهو فصل لا مبرّر له إلاّ تنظيم الوصف⁽¹⁰⁾.

(7) التصريف في التراث له قسمان : "أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو : ضرب، وضرب وتضرب...والآخر...تغيير الكلمة عن أصلها، غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم "قول" إلى "قال"... الممتع في التصريف، ص ص 31-32.

(8) Kerleroux Françoise , (2003) , p p 13-14

(9) الخصائص، ج 1، 34.

وللمصطلح نفسه مفهوم ضيق مرتبط بأحوال أواخر الكلم، ويعبّر عنه كذلك بمصطلح إعراب :

الإيضاح في علل النحو، ص 91.

وانظر في تفسير هذين المفهومين : مهيري عبد القادر (1998)، ص ص 14-18.

(10) Delbecque Nicole, (2002) , p 97

فالاتصال بين المعجم والصرف والإعراب مكوّن للاسترسال⁽¹¹⁾، وهو استرسال يحتاج إثباته إلى قرائن لسانية دالة عليه تبرز مدى حاجة الظواهر اللسانية على مختلف مستوياتها إلى تعامل بينها.

وليس الاسترسال بين المستويات اللغوية اختيارا لسانيا، إنما هو علاقة تملئها الآلية اللغوية فيما تحتاج إليه الظاهرة اللسانية ويشهد له الواقع اللغوي نفسه بما فيه من خصائص كلّ لسان، فهو "حاجة لسانية" لا يناسبها الفصل بين المستويات. وهذا الفصل يرى العرفانيون أنه "تعتّف على المعطيات اللغوية فيفترضون استرسالا بين مختلف هذه المستويات، وإن كانوا يختلفون بعض الاختلاف في مدها"⁽¹²⁾.

وترى دلباك في إطار الاسترسال أن الصرف يحتلّ موقع الوسيط، فهو جزء مكمل للمعجمية Lexicologie والإعراب⁽¹³⁾، وهي وساطة بديهية لما للصرف من ثنائية الاشتقاق والتصريف، فالاشتقاق في علاقة بالمعجم والتصريف في علاقة بالإعراب⁽¹⁴⁾.

وليس ما يعنينا في الاسترسال إلا ما نحتاج إليه في إبراز علاقة الاشتقاق بالإعراب دون تبين للنظرة العرفانية باعتبار أن الزاوية التي نعتمدها في وصف علاقة الاشتقاق الرمزي بالإعراب زاوية ذات منطلقات شكلية لفظية لا تخرج عن التيار البنيوي الذي لا يستند بداهة إلى الاسترسال⁽¹⁵⁾. فهذا التيار ليس للاسترسال فيه مكانة تذكر، ذلك أن البنيوية نشأت في إطار إشكالات من العلاقات الجدولية Relations syntagmatiques والعلاقات النسقية Relations paradigmaticues يفترض معها الاحتياج إلى التقطع Discontinuité لا إلى الاسترسال، كذا الأمر بالنسبة إلى الأنحاء التوليدية التحويلية لمركزية الإعراب فيها والالتجاء إلى الشكلنة⁽¹⁶⁾ Formalisme.

فليس لنا من مشغل في إطار الاسترسال إلا البحث في علاقة الاشتقاق بالإعراب، وهي علاقة تبدو على عكس علاقات الاسترسال المذكورة علاقة غير

(11) idem , p 98

انظر في الاسترسال بين المعجم والاشتقاق والتصريف فصلا عنوانه :

The lexical / Derivation / Inflectional continuum : Bybee, Joan L , (1985) , p p 81-110

(12) المجذوب عز الدين، (2003)، ج2، ص 792.

(13) Delbecque (200), p 98

(14) انظر هذه العلاقات في الرسم المثبت في : idem , p 98

(15) في مقابل هذا يرى العرفانيون أن التركيب نتيجة المعنى (التصور)، انظر في هذا : صولة عبدالله، (2004)، ص ص 49-67.

(16) Ben Gharbia Abdeljabbar, (2004) , p 43

سائدة في المجال اللساني، فالسائد في هذا المجال انعدام العلاقة بين الاشتقاق والإعراب.

2. صلة الاشتقاق بالإعراب :

نعرض فيما يلي إلى إبراز صلة الاشتقاق بالإعراب التي يحكمها الانفصال والاتصال.

1.2. الاشتقاق منفصلا عن الإعراب :

نشير فيما يلي إلى موقع الاشتقاق ضمن النظام النحوي واعتبار البنية الاشتقاقية بنية منغلقة بصفة تساهم في إبراز انفصال علاقة الاشتقاق بالإعراب.

يرى بلومفيلد Bloomfield أن الألسن تختلف بصرفها أكثر من اختلافها بالإعراب⁽¹⁷⁾، فالإعراب وإن اختلفت النظرة إليه في اللسانيات فإنه يعتبر مقوماً أساسياً من مقومات النظام النحوي بإجماع النظريات اللسانية، أما الصرف حسب ما أورده كتмба Katamba فلم يخل من تشكيك في مدى الحاجة إليه خصوصاً أن كثيراً من الخصائص الصرفية للكلمات يجب النظر إليها بقواعد إعرابية Syntactic rules، أما الخصائص التصريفية فتحدّد بالإعراب، وهذا ما يعني عدم اعتبار المكون الصرفي أحد مكونات النظام النحوي⁽¹⁸⁾.

وتظهر هذه النظرة في النحو التوليدي، فهو نحو يقوم في بداياته على ثلاثة مكونات أساسية، هي المكون الإعرابي والمكون الصوتي والمكون الدلالي⁽¹⁹⁾، لكنّ هذا لا يعني غياب المكون الصرفي، بل يعني فقط عدم وجود تصوّر واضح له، من ذلك أن تشومسكي أدرج الاشتقاق في المرحلة الأولى من النظرية التوليدية ضمن التحويلات، ثمّ أدرجه في مرحلة ثانية ضمن خصائص المعجم الذي يعيننا فيه من هذه الوجهة علاقته بالإعراب⁽²⁰⁾. فالصرف في كتابات تشومسكي الأولى لا نجد له أثراً ملحوظاً⁽²¹⁾، فحتى البدائل التصريفية Les variations flexionnelles يرمز إليها مباشرة داخل المعجم، وتكوين الكلمات

(17) Bloomfield (1970) , p 195.

(18) Katamba , (1993) , p 217

(19) Chomsky (1971) , p 31.

(20) انظر علاقة المعجم بالإعراب عند تشومسكي في : Pollock , Jean-Yves (1997), pp 47- 64.

(21) يذكر فرادان أن في العقود الثلاثة الأخيرة شهد الصرف تطوراً ملحوظاً في التيار التوليدي أو في المقاربات الرافضة للمسلمات أو المناهج الصرفية، وهو تطوّر حسب اللساني نفسه أصبح ضرورياً باعتبار أن عدداً من الظواهر اللغوية تنفلت عن مجالي الصوتية والإعراب :

Fradin , B. (2003) , p 23-24 .

مُوكِل إلى الآليات التحويلية⁽²²⁾، فدراسة المكونات التصريفية والاشتقاقية مندرجة ضمن آليات التحليل التوليدي دون اعتبارها مجالا صرفيا بعينه. ويذكر تشومسكي في هذا أن مسارات الاشتقاق تطرح على النحو التوليدي إشكالا أكثر صعوبة مقارنة بما لا تحدّثه الأنظمة التصريفية، وذلك لأن هذه المسارات مشتتة وليست إلا شبه إنتاجية⁽²³⁾ Quasi productifs.

واستنادا إلى ما ذكرنا فإن النظرية التوليدية "لا نجد فيها تصوّرا واضحا لموقع النظام الاشتقاقي من النظام النحوي، ولا تصوّرا واضحا لنظام التصريف"⁽²⁴⁾.

وينضاف إلى هذا عامل موضوعي لا يخصّ تيارا لسانيا دون آخر، يتمثّل في خصيصة مرتبطة بالبنية الاشتقاقية نفسها في بعض الألسن هي خصيصة انغلاق هذه البنية، فالبنية الاشتقاقية تبدو عنصرا منفصلا عن بقية البنى النحوية، ليس له من دور إلا حمل معنى معجمي، فالتشكلات الاشتقاقية حسب روبنس Robins لا تضع الكلمة بصفة مباشرة في علاقة مع بقية المكونات مثلما نجد ذلك في التشكلات التصريفية⁽²⁵⁾.

ومن مظاهر هذا الانقطاع أن الدلالة الاشتقاقية (يسمّيها ملشوك Mel'cuk المعينم الاشتقاقي Dérivatème، وسنرى هذا لاحقا) ليست مرتبطة عادة بالإعراب، ومن مبررات ذلك حسب هذا اللساني أن هذا المعينم الاشتقاقي لا يستعمل في قواعد المطابقة والعمل، ينضاف إلى هذا أن القاعدة الإعرابية لا تشير إلى هذا المعينم (يحيل على تشومسكي (1970)⁽²⁶⁾).

فالبنية الاشتقاقية بناء على هذا تبدو منقطعة عن السياق الإعرابي لا تؤثر فيه ولا يؤثر فيها، وفي هذا تبدو هذه البنية من الزاوية النظرية المجردة دائرة منغلقة على نفسها منقطعة عن بقية مكونات الوحدة اللسانية الدالة، لكنّ هذا لا يعني البتة عدم وجود مظاهر تعامل بين الاشتقاق والإعراب.

idem , p 23. (22)

عن : Lees 1963

Chomsky (1971) , p 250. (23)

(24) الشريف (2002)، ج 1، ص 296

Robins , 1973, p 218 (25)

عن : Kerleroux , Françoise (2003) , p 24

Mel'cuk , Igor, (1993) , t 1, p 295 (26)

2.2. مظاهر التعامل بين الاشتقاق والإعراب

نبرز فيما يلي بعض مظاهر هذا التعامل في التراث النحوي العربي وبعض زوايا التصوّر اللساني.

1.2.2. علاقة الاشتقاق بالإعراب في التراث النحوي العربي :

إن علاقة الاشتقاق بالإعراب في التراث النحوي علاقة ذات مظاهر عديدة مختلفة يخرج حصرها عن مقاصد هذا المقال، ويكفي في هذا المجال لتبيين هذه العلاقة إبراز بعض مظاهر الحاجة المتبادلة بينهما.

أ. حاجة الاشتقاق إلى الإعراب :

تعبّر عن هذه الحاجة عدّة مظاهر، من أهمّها الشروط الإعرابية المفرقة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، فقد ذكر ابن هشام أحد عشر فارقا بين هذين المشتقين⁽²⁷⁾، تسعة منها فوارق إعرابية، منها أن "أنه [اسم الفاعل] يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر، وهي [الصفة المشبهة] لا تصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل"⁽²⁸⁾، و "أنه لا يخالف فعله في العمل، وهي تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها، تقول (زيد حسن وجهه) ويمتنع (زيد حسن وجهه)"⁽²⁹⁾...

وما يعيننا في هذه الفوارق أنها قرائن إعرابية تمثل نموذجا لما في التراث من تصنيف أضرب من الكلم تصنيفا اشتقاقيا بصفة يظهر فيها الإعراب خادما للاشتقاق.

ب. حاجة الإعراب إلى الاشتقاق :

تبرز هذه الحاجة في عدّة مظاهر، يكفي أن نذكر منها حاجة تحديد بعض الوظائف النحوية إلى قرائن اشتقاقية، يتجلى ذلك في مظهرين، أحدهما مظهر تفريقي يفرّق بين وظائف ملتبسة والثاني مظهر تعييني يعيّن بعض هذه الوظائف.

فمن المظهر التفريقي الذي نصّ عليه التراث "اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت"⁽³⁰⁾، وكذا الأمر بين الحال والتمييز، ف "حقّ الحال

(27) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 2، ص ص 458 - 460.

(28) ن م، ج 2، ص 458.

(29) ن م، { ج 2، ص 459.

(30) ن م، ج 2، ص 570. وانظر الأمثلة في الصفحة نفسها

انظر في هذا كذلك : ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 72.

الاشتقاق وحقّ التمييز الجمود⁽³¹⁾، فقرينة الاشتقاق بما يقابله من جمود قرينة يستند إليها في رفع التباس إعرابي، وفي هذا دلالة على حضور الاشتقاق على مستوى نسقي حضوراً تمييزياً مساهماً في تسيير هذا المستوى نفسه.

أمّا المظهر التعيني فيبرز خصوصاً في وظيفة المفعول المطلق، ويظهر ذلك في وجهين مترابطين :

- المفعول المطلق لا يكون في الأصل إلا مصدراً، فهو حسب هذا الأصل " ما يلاقي الفعل في اشتقاقه"⁽³²⁾

- عمل الفعل في المصدر، ذلك أن "الفعل إنما ينصب ما كان فيه دلالة عليه، فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف نحو قمت قياماً"⁽³³⁾، وليس ما يعنينا في هذا أثر الفعل في المصدر من حيث العمل، بل مسوِّغ هذا العمل، وهو أن في المصدر دلالة على الفعل ليس مأتاها إلا اشتقاقياً.

فهذان الوجهان المترابطان هما في الحقيقة قرينة اشتقاقية ضرورية لضبط المفعول المطلق، فتحديد هذه الوظيفة نموذج لما يستفيد به الإعراب من الاشتقاق في مستوى تحديد الوظائف النحوية.

وبالمقابل لهذا فإن بعض المشتقات الاسمية تعمل عمل فعلها، وذلك مثل المصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها، كلّ بما له من خصائص العمل التي نصّ عليها التراث النحوي⁽³⁴⁾، وفي هذا نموذج لتحكم بعض البنى الاشتقاقية في بعض المحلات الإعرابية للعلاقة الاشتقاقية بين هذه البنى والفعل الذي عوّضته نسقياً.

ويمكن أن نقول استناداً إلى هذا إن تحديد ظاهرة نحوية من جنس معين بمساهمة قرائن ليست من جنسها دليل على حاجة ضرورية متبادلة بين المستويين الاشتقاقي والإعرابي بصفة تدلّ على أن علاقة الاشتقاق بالإعراب علاقة متأثر وتأثير تظهر عموماً في مستوى نسقي نظري مرتبط بتعامل القواعد بعضها مع بعض أو مجسّد في جمل ما.

(31) ن م، ج 2، ص 463. توجد أمثلة لهذا في الصفحة نفسها.

(32) شرح المفصل، ج 1، ص 111.

(33) ن م، ج 1، ص 111، وانظر كذلك ص 112.

(34) الأمهات في هذا كثيرة، انظر مثلاً : شرح الكافية، ج 4، ص ص 374-387، 403-397، 408-410، 412-414، 450-460.

2.2.2. علاقة الاشتقاق والإعراب في اللسانيات

تظهر هذه العلاقة في عدّة مظاهر تختلف حسب المدارس اللسانية وتياراتها، فقد اهتمّ البنيويون بقضية أقسام الكلمات Classes des mots وأصنافها Sous- classes والحاجة إلى ذلك في توزيع بعض المحلات الإعرابية سواء في المركبات أو الجمل.

فمثال المركب أن الصفة في الأنغليزية قسم كلمة (classe de mot) يعتبر معنى قسمها بمثابة خصيصة نوعية لشيء ما : big, red, this, some, ولهذه الخصيصة دور في الترتيب الموقعي الإعرابي، فالعبارة النعتية Expression adjective تسبق العبارة الاسمية Expression nominale : poor John, fresh milk⁽³⁵⁾ ، وينعكس هذا الترتيب في اللغة العربية، إذ يسبق الموصوف الصفة (حليب طازج). فسمّة الصفة الاشتقاقية تضطلع بدور إعرابي مساهم في ترتيب ما للصفة والاسم الموصوف من موقعين إعرابين.

ويُتضح هذا كذلك في بناء الجمل بناء صحيحا استنادا إلى أقسام الكلمات، مثال هذا ما ذكره هاريس Harris :

N - (N Nom) : تعني كلمات مثل : Water, Butter

T - : رمز ذو دلالات عدّة، منها الدلالة على صيغ مثل can

V - (Verbe) : تعبّر عن الأفعال : fondre

بناء على هذا فإن تركيب NTV يمثل جملة صحيحة⁽³⁶⁾ : Butter can melt (الزبدة يمكن أن تسيل).

يظهر الاشتقاق من خلال هذه الأمثلة في تصنيفات الكلمة أقساما وأصنافا، فلهذه الأقسام والأصناف دور مساهم في المستوى الإعرابي في توزيع بعض المواقع الإعرابية إلى حدّ وضع توليفات شكلية قادرة على تمييز الجمل الصحيحة من الجمل الخاطئة.

ويمكن البحث كذلك في العلاقة بين الاشتقاق والإعراب بالبحث في علاقة الاشتقاق بالتصريف باعتبار علاقة التصريف بالإعراب.

(35) Bloomfield, L. (1970), p p 190 – 191.

(36) Harris, Z.S. (1971), p 32.

3. التداخل بين الاشتقاق والتصريف :

إن الفصل المفهومي بين الاشتقاق والتصريف لا ينفي ما بينهما من تداخل، يظهر ذلك في بعض الخصائص والمفاهيم.

1.3. التداخل في بعض الخصائص

يمكن دراسة علاقة الاشتقاق بالإعراب عن طريق دراسة علاقة الاشتقاق بالتصريف باعتبار أن التصريف في علاقة مباشرة بالإعراب، يشرع لهذا أن الحدود بين الاشتقاق والتصريف ليست دائما حدودا واضحة، إذ يمكن أن تتداخل الخصائص بصفة تشير إلى هذه العلاقة.

إن العلاقة بين الاشتقاق والتصريف لا نجد لها ضرورة في كلّ الألسن، فقد ذكر ملشوك Mel'cuk أن عددا من الألسن ليس فيها تصريف، وإذا وجدنا لسانا ما فيه تصريف فإن ذلك يعني أن فيه اشتقاقا، أمّا العكس فغير صحيح⁽³⁷⁾، وهذه الملاحظة من شأنها أن تبرز أن التصريف ليس من الكليات اللسانية التي تمثل محورا ثابتا مساهما في ضبط العلاقات بين المستويات اللسانية، ودلالة الملاحظة المذكورة عند كرلرو Kerleroux أن "التصريف" Morphologie flexionnelle ليس عنصرا أساسيا حاضرا في هندسة نحو الألسن⁽³⁸⁾.

والفصل بين الاشتقاق والتصريف فصل ليس ذا حدود واضحة دائما، فبعض الدراسات الحديثة تطرح مدى وجهة الفصل بين الاشتقاق والتصريف وتتساءل عن وجود قاسم مشترك بينهما⁽³⁹⁾، وفي هذا التساؤل إشارة إلى مدى الحاجة إلى الصرف باعتباره مجالا جامعا لفرعيه يمكن أن ينصهر ضمنه كلّ مظهر من مظاهر التداخل بين هذين الفرعين، وهذا التداخل يجانب أهمّ مقومات "الصرف المنقسم" Morphologie divisée.

فالصرف المنقسم حسب كرلرو فرضية لنمذجة Modélisation ممكنة للفوارق الملحوظة بين الاشتقاق والتصريف، فهو مجال يؤكد على الفصل بين هذين المستويين، فالتفريق بينهما يدلّ على التفريق بين منظومات لسانية أساسية هي المعجم والإعراب⁽⁴⁰⁾، وفي هذا ربط للاشتقاق بالمعجم والتصريف

Mel'cuk , (1993), t 1 , pp 301-302 (37)

انظر الفكرة نفسها في : Bybee (1985) , p 82

Kerleroux (2003) , p 24 (38)

idem , p 13 (39)

idem , pp 22-24 (40)

وانظر كذلك ص ص 25-23

بالإعراب، وهو تفريق رآه أرنوف Aronoff دقيقاً جداً ولا يمكن حصره أحياناً، لكن مع ذلك يبقى هذا التفريق حسب رأيه هاماً⁽⁴¹⁾.

ونجد في البحث اللساني بعض القرائن المفرقة بين الاشتقاق والتصريف، منها أن الاشتقاق يصنع كيانات معجمية، أمّا التصريف فليست له هذه الخصيصة باعتبار أنه لا يخرج هذه الكيانات من قسم كلمها أو صنفها، فاسم الفاعل (كاتب) مثلاً مشتقّ من مادّة اشتقاقية مضبوطة (ك، ت، ب) وآلية اشتقاقية دقيقة، فإذا أدخلنا عليه زوائد تصريفية (الكاتب، الكاتبة، الكاتبون...) فإن هذا الإدخال لا يخرج عن صنفه (اسم فاعل) أو قسم كلمه (اسم)⁽⁴²⁾. وهذا التفريق المذكور لا يراه بايبي Bybee إلا نظرية داخلية إذا تساءلنا عن تكوين حدود الكيان المعجمي⁽⁴³⁾، فالصرف ly- الذي ينقل نعنا Adjective في موقع إعرابي، إلى ظرف Adverb يصبح من مستلزمات الإعراب :

Sara gave a thoughtful answer

Sara answered thoughtfully

ويرى بايبي، بناء على هذا، أن المبدأ الصرفي الذي يعتبر أن المكوّن المتغير من القسم الإعرابي للكلمة Syntactic category هو مكوّن اشتقاقي مبدأ خاطئ، ويجب اعتبار ly- وأمثاله من الصرافم في لغات أخرى صرافم تصريفية⁽⁴³⁾.

فالتفريق بين الاشتقاق والتصريف لا يعني وضوح دور كليهما واطراد آليته، من ذلك أنّ مقولة الجمع في اللغة العربية لا تحكمها دائماً قرائن تصريفية، مثال هذا اسم الجمع (امرأة - نساء).

ويمكن الاستدلال على تداخل الاشتقاق والتصريف بالتداخل في بعض الدلالات الصرفية، نكتفي منها بذكر دلالاتي المعينم الاشتقاقي Dérivatème والمعينم التصريفي⁽⁴⁴⁾ Flexionnème

Aronoff, Mark (1979), p 2 (41)

(42) انظر هذه الفوارق بيت الاشتقاق والتصريف وغيرها في :

Bauer , Laurie (1988) , p 241 , p 245.

idem , p p 84-85 (43)

(44) نقترح الترجمتين المذكورتين مع وعينا بمزيد التفكير فيهما.

2.3. التداخل بين المعينم التصريفي والمعينم الاشتقاقي

إن المعينم التصريفي ⁽⁴⁵⁾ حسب ملشوك هو الدلالة التصريفية المنتمية إلى مقولة تصريفية ⁽⁴⁶⁾، أما المعينم الاشتقاقي فهو الدلالة الاشتقاقية ⁽⁴⁷⁾، فهما وحدتان تدرجتان ضمن الوحدات المدلولية لاقتران مفهوميهما بالمدلول.

يرى ملشوك أنه يمكن التفريق بين المعينمين الاشتقاقي والتصريفي ⁽⁴⁸⁾ بمقياسين أساسيين، فالمعينم الاشتقاقي على خلاف المعينم التصريفي لا يمتلك ضرورة طريقة منتظمة في التعبير، مثال هذا أن "التصغير" في الفرنسية لا يعبر عنه بطريقة منتظمة ولا يوجد في كثير من الأسماء : * fenêtr+ette, * bouteille+ette، إضافة إلى أن غياب واسم التصغير لا يعني دلالة معاكسة، ف maisonn+ette تعني منزلا صغيرا، لكنّ maison لا تعني منزلا كبيرا. ⁽⁴⁹⁾

لكنّ هذا التفريق بين المعينمين الاشتقاقي والتصريفي ⁽⁵⁰⁾ لا يعني البتة الفصل الدقيق بينهما وانعدام وجود ظواهر نحوية لا تجد لها موقعا واضحا في أحدهما، بل إنّ من الظواهر ما يرتبط بهما معا، وفي هذا توجد دلالات حسب ملشوك لها خصائص المعينم التصريفي، منها دلالات يعبر عنها بطريقة منتظمة لكنها غير ضرورية، والأخرى حسب رأيه اعتبارها معينمات اشتقاقية لولا ما فيها من انتظام ⁽⁵¹⁾.

ومن مظاهر العلاقة بين الاشتقاق والتصريف ⁽⁵²⁾ أن المعينمين الاشتقاقي والتصريفي قد لا يحكما موقعا صرفيا منتظم، فالمعينم الاشتقاقي حسب ملشوك

(45) يذكر ملشوك للدلالة التصريفية مصطلح "نحوم" Grammème كذلك (مأخوذ من Grammaire : نحو)، وقد خیرنا مصطلح Flexionnème، وهو من اقتراحه، لاشتقاقه من Flexion :

Mel'cuk (1993), p p 264-265

(46) Mel'cuk (1993), p 264

المقولة التصريفية حسب ملشوك هي صنف من المقولات بمثابة صنف الكلم - classe : Sous ص 262-263

idem, p 288 (47)

(48) يذكر فرادان أن مصطلح منح Grammème مستمد من اللسانيات البنوية الأوروبية، ويحيل في هذا على بوتتي Pottier (1974) : p 92, Fradin (2003)

يعتبر بوتتي أن يوجد مدلولان (Catègorèmes) أو قسمان شكليان للصراف (Classes formelles de morphèmes)، الأول الوحدات المعجمية Lexèmes وهي عناصر مجموعة غير منتهية ومفتوحة والثاني المناح Grammèmes وهي عناصر منتهية ومغلقة : Pottier (1974), p 272

(49) Mel'cuk (1993), pp 287-288

(50) يذكر ملشوك في المرجع نفسه فوارق أخرى : idem, p p 293-298

idem, p 302 (51)

(52) انظر تصوّرنا لهذه العلاقة في : الشرط والإنشاء النحوي للكون، ج 1، ص 321.

يوجد في العادة أقرب إلى الجذع من المعينم التصريفي من هذا الجذع، مع هذا نجد بعض الاستثناءات في عدّة ألّسن، إذ يقلّب هذا الانتظام الموقعي، مثال هذا ما في الألمانية : Kind+er+chen (أطفال صغار) ودلالات مكوناتها ما يلي :

Kind : طفل صغير

er- : معينم تصريفي، سمة الجمع

chen- : معينم اشتقاقي، سمة التصغير (53).

وهذا التداخل بين الاشتقاق والتصريف قد يدلّ على ضرب من الاسترسال يبرز عدم انغلاق مستوى نحوي ما على نفسه، شاهد هذا وجود ظواهر لغوية يقترب فيها هذان الفرعان بعضهما من بعض إلى حدّ التداخل في بعض الخصائص بصفة قد يظهر بها الاشتقاق، عن طريق التصريف، في علاقة غير مباشرة بالإعراب.

وفي هذا الإطار يبدو لنا أن اللسان العربي يمكن أن يمثل في بعض ظواهره نمودجا للعلاقة بين الاشتقاق والإعراب، إذ نجد فيه علاقات مباشرة بين عناصر حرفية أو حركية اشتقاقية مستمدة من الجذع الاشتقاقي نفسه ودلالات إعرابية في إطار ما نقتراح تسميته " الاشتقاق الرمزي " Dérivation symbolique.

4. الاشتقاق الرمزي :

إن البنية الاشتقاقية في اللسان العربي تمثل تشكلا ثابتا تقوم عليه الكلمة، فهي بنية وإن احتاجت ضرورة إلى عناصر تصريفية أو إعرابية، فإنها بنية محمية لا تتداخل مع هذه العناصر، وإنما تعيش معها بصفة متلازمة منتظمة، مع هذا نجد في اللسان العربي، عدا ما أبرزناه سابقا من التراث اللغوي، بعض الظواهر التي تثبت علاقة الاشتقاق بالإعراب وتظهر هذه الظواهر أساسا في اقتراحنا ما سمّيناه "الاشتقاق الرمزي"، وفيما يلي إبراز لمفهومه وعلاقته بالإعراب وجذوره في التراث اللغوي العربي.

1.4. المفهوم :

نقصد بالاشتقاق الرمزي الاشتقاق المؤسّس على عنصر اشتقاقي واحد (الحرف أو الحركة) نفترض أنه العنصر الاشتقاقي الذي تتأسّس عليه الوحدة اللسانية التي يمثل هذا العنصر أحد مكوناتها الاشتقاقية، فآلية هذا الاشتقاق تختلف عن آلية الاشتقاق المعهودة في الاشتقاق الأصغر (الصغير) والأكبر (الكبير).

ونعني بآلية الاشتقاق الرمزي دور العنصر الاشتقاقي في التعبير عن المدلول الإعرابي الذي تعبّر عنه الوحدة اللسانية الحاملة لهذا العنصر نفسه، ومسوّغ هذه الرمزية الاشتقاقية ما لهذا العنصر الاشتقاقي من آلية اشتقاقية وقدرة اختزالية تختزل ما للوحدة اللسانية الحاملة للعنصر المذكور من دلالة إعرابية يمكن إبرازها بما يرتبط به من قرائن شكلية لفظية، ومن هذه القرائن جنس هذا العنصر وموقعه الاشتقاقي واطراده المنتظم، فتعامل هذه القرائن معا منبئ عن دلالة إعرابية تقترن بهذا العنصر نفسه.

ونفترض مبدئياً في مدونة هذا الاشتقاق الكلمات الفارغة Mots vides⁽⁵⁴⁾ ممثلة فيما أجريناه من تطبيقات على الصرافم الحرفية (حروف المعاني) دون أن نقصي بقية أصناف هذه الكلمات.

مثال هذا أنّ صرافم الجرّ تعرف بحركة حرفها الأول (حركة الاعتماد) وهي الكسرة : (ب، ل، في، من، إلى)، فالكسرة هنا عنصر اشتقاقي تتوقّر فيه الخصائص التالية :

- إن كسرة الاعتماد عنصر اشتقاقي ثابت جنساً وموقعا اشتقاقياً في صرافم الجرّ (حروف الجرّ)، فهو عنصر بمثابة الجذر الذي تشقّ منه عدّة كلمات، فالكسرة نفترض أنها مادّة اشتقاقية أولى لصرافم الجرّ المكسورة الاعتماد، وما خرج عن هذه الحركة في صرافم الجرّ مبرّر بعلل مضبوطة⁽⁵⁵⁾.

- إن هذا العنصر يخترن البنية الاشتقاقية لصرافم الجرّ باعتباره أحد عناصرها الاشتقاقية الثابتة إضافة أنه رامن إلى عملها.

- إن هذه الكسرة حسب التراث النحوي لها دلالة إعرابية لمجانستها حركة معمولها بصفة يبرز فيها الاشتقاق مفيداً للإعراب⁽⁵⁶⁾.

فالرمزية فيما نقصد بالاشتقاق الرمزي ذات وجهين، الأول أن المادّة الاشتقاقية مادّة مختزلة في عنصر اشتقاقي واحد (الحرف أو الحركة) تماماً مثلما رأينا في كسرة صرافم الجرّ، والثاني رمزية هذا العنصر على دلالة إعرابية منتظمة هي دلالة عمل الجرّ.

(54) المقصد منها عموماً الكلمات ذات المعاني النحوية (ما يمكن أن يناسب في العربية الصرافم الحرفية وأسماء الإشارة والضمائر...)، وذلك في مقابل الكلمات ذات المعاني المعجمية :

Gougenheim. G. (1959) , pp 1-2.

(55) ما خرج من صرافم الجرّ عن هذه الكسرة مبرّر بعلل مضبوطة دقيقة : انظر في هذا : 3.1.2 : العلوي (2006 أ)

(56) انظر : 2.2.1.2 : العلوي (2006 أ)

فالغاية الأساسية من الاشتقاق الرمزي هي الدلالة الإعرابية، فالعنصر الاشتقاقي عادة ما يرتبط وجوده في الكلمة بدلالة إعرابية ما تحملها هذه الكلمة نفسها ويظهر أثرها في المستوى الإعرابي، مثال هذا أن حرف اللام إذا كان في الموقع الاشتقاقي الأول في الصرافم الحرفية فهي صرافم عاملة، وإذا كان في الموقع الاشتقاقي الأخير فالصرافم غير عاملة:

- اللام في الموقع الاشتقاقي الأول : (لا، لم، لن، لعل، لكن، ليت) : صرافم عاملة.

- اللام في الموقع الأخير : (هل، بل، بلى، أجل، بجل، جلل، كلا) : صرافم غير عاملة⁽⁵⁷⁾.

فالاشتقاق الرمزي مؤسس على غاية دقيقة هي الدلالة الإعرابية، مثالها هنا العمل أو عدم العمل، فهو اشتقاق يمكن تسميته استنادا إلى هذه الغاية الاشتقاق الإعرابي⁽⁵⁸⁾ Dérivation syntaxique، الموصوف للفظ الاشتقاقي والصفة للغاية المذكورة.

والاشتقاق الرمزي مثيل في عنصره الاشتقاقي الرمزي للجذر في خصيصتين على الأقل، الأولى المماثلة في أصالة الحروف (مثال هذا المثالان المذكوران : كسرة الاعتماد في صرافم الجرّ، واللام في الصرافم الحرفية)، والخصيصة الثانية صفة التجريد، فالجذر مفهوم مجرد، يوازيه في هذا العنصر الاشتقاقي الرمز باعتباره لا يمكن أن يفهم إلا بدرجة عليا من التجريد تدرس في إطارها علاقة الجزء بالكل⁽⁵⁹⁾.

والآلية المعهودة في الاشتقاق الأصغر قائمة عموما على توسّع لفظي كمّي تحتاج إليه الممارسة الاشتقاقية⁽⁶⁰⁾، فالمشتقات على مختلف أنواعها هي ضرب من التجسيد للجذر والتوسّع الكمّي فيه بطرق صرفية مضبوطة منها الاستناد إلى البنية الحركية (ك، ت، ب : كُتِبَ) وإدخال حروف الزيادة (ك، ت، ب :

(57) انظر هذا المثال في : العلوي : 2.2 : (2006) أ)

(58) هذا المصطلح بمفهومه المذكور من اقتراحنا، ولا علاقة له بالتمثيل الإعرابي المشتق بمفهوم تشومسكي : 70-72 , pp (1997) Pollock

(59) شبيه بهذه العلاقة بين الاشتقاق والتجريد ما ذكره الشريف في اعتباره العنصر المجرد (ع...ن) عنصرا مولدا للزوجين (إن، أن)، (إن، أن) : الشريف (2002)، ج 2، ص 852

(60) نجد للاشتقاق بمعناه اللساني العام طرقا قائمة على الاختزال مثل :

الاشتقاق العكسي : Chant Chanter – Dérivation inverse

الاقطاع : Télévision – Télé : Troncation

(+ p 99) , pp 92-93 Delbecque (2002).

وليس ذكرنا لهذه الطرق إلا للإشارة إلى آلية الاختزال المسيرة للمشتق والمشتق منه.

استكتب)، كذا الأمر مع الاشتقاق الرمزي وإن اختلفت آليته الاشتقاقية الممثلة أساسا في المشترك الثابت جنسا وموقعا، مشتركٍ نفترض أن صرافم الجرّ المكسورة الاعتماد مشتقة منه :

مادة الاشتقاق الأولى المشتق

اللام حرفا أول — لا، لم، لن، لعل، لكن، ليت : صرافم حرفية عاملة.

الكسرة حركة أولى — ب، ل، من، في، إلى : صرافم جرّ

واللافت للنظر في كسرة الاعتماد في صرافم الجرّ علّتها التي نصّ عليها التراث، فهذه الصرافم مكسورة حرف الاعتماد لأنها محدّثة الجرّ في المعمول : (ب، ل، في، من، إلى)، والفكرة الأساسية في هذا مستمدة من التراث في تحليل كسرة الصرفم (ب)⁽⁶¹⁾، فالكسرة في اعتبارنا عنصر اشتقاقي يحمل دلالة إعرابية محدّدة (الإنباء عن جرّ المعمول)، فهي حركة تمثّل العنصر الاشتقاقي الأساسي الذي بنيت عليه هذه الصرافم في إطار الاشتقاق الرمزي.

والعنصر الاشتقاقي المقصود ليس إلا الصوتم الرمز في مجال الصوتية الرمزية⁽⁶²⁾ Phonologie symbolique حيث يضطلع الصوتم الرمز بدلالة إعرابية خاضعة لما سنذكره من آلية الاشتقاق الرمزي، لكنّ الفرق في زاوية النظر، فالصوتم الرمز يندرج ضمن رمزية الصوتم دون أن يكون مقيدا بإنتاج اشتقاقي، أمّا الاشتقاق الرمزي فمؤسّس على ما يقوم عليه الاشتقاق من قدرة إنتاجية وطاقّة توليدية وربط بين المستويين الاشتقاقي والإعرابي.

وقد يكون للجزر في اللسان العربي باعتباره لسانا اشتقاقياً دور أساسي في الاشتقاق الرمزي لإحالة الجذر إلى مكوّنات ذرية هي الحروف الأصول، شبيه بهذا الاشتقاق الرمزي المؤسّس على مكوّن أصليّ حرفا كان أم حركة، وهذا ما قد لا يتوقّر في الألسن التي تعتمد الجذع مادة اشتقاقية أولى تضيع في إطارها رمزية العنصر الحرفي أو الحركي المذكور.

يدعم هذا ما نجده في التأليف اللساني من مفهوم للاشتقاق، ف "الاشتقاق... يقرن وحدة معجمية (مثال : National) بصرفم غير مستقلّ (مثال : - isation, - iter, - iser)، وتسمّى الصرافم المقيدة التي تمكن من بناء مشتقات صرافم اشتقاقية Morphèmes dérivationnels، ويعرف المجال الصرفي المهتمّ بهذا ب "الاشتقاق"⁽⁶³⁾ "«Morphologie dérivationnelle»"⁽⁶⁴⁾، ففي هذا

(61) ذكرنا هذا بصفة مفصّلة في : العلوي (2.2.1.2 : 2006 أ)

(62) وضّحنا مفهوم الصوتية الرمزية في : (3.1 : العلوي 2006 أ).

(63) راعينا في التعريب المستقرّ الاصطلاحي، لهذا اجتنبنا مصطلح "الصرف الاشتقاقي".

التحديد تركيز على علاقة المكوّن الثابت الممثل في الجذع بالصراف المقيد الذي يمثل الوحدة المتحوّلة التي تساهم في تغيير قسم الكلمة أو صنفها.

فالاشتقاق الرمزي لتأسيسه على عنصر اشتقاقي حرفي أو حركي لا ينسجم مع الاشتقاق المذكور القائم على الجذع، فهو يحتاج إلى تحليل ذريّ يضطلع فيه عنصر حرفي أو حركي بدور هامّ في تأسيس علاقة بين الاشتقاق والإعراب، مثال ذلك ما ذكرنا من أمثلة سابقة.

ويمكن أن نعتبر في إطار تصوّر افتراضي ودرجة عليا من التجريد أن الاشتقاق الرمزي خاضع لضرب من الانتظام الممثل في الاقتران المطرد للعنصر الرمزيّ بنفس الدلالة الإعرابية.

وهذا الانتظام قد لا يتوقّر دائما في الاشتقاق الأصغر، فليست كلّ ظواهره منتظمة، مثال ذلك اشتقاق المصادر من الجذر الثلاثي، إذ لا تتقيّد بصيغ واحدة : (ك - ت - ب : كتابة، ع - ل - م : علم، س - ع - ل : سؤال...)

2.4. الاشتقاق الرمزي والدلالة الإعرابية :

ولهذا الاشتقاق الرمزي في اعتقادنا بعض الجذور في التراث النحوي، يظهر ذلك خصوصا فيما في هذا التراث من نظرة يمكن اعتبارها اشتقاقية لما فيها من ثنائية الأصل والفرع وردّ بنية إلى أخرى في بعض الصرافم الحرفية المتشابهة لفظا، والأمثلة في هذا كثيرة، ما يعيننا منها ما بدا لنا خاضعا لآلية اشتقاقية منتظمة، من أسسها ردّ بنى صرافم حرفية متشابهة إلى حرف اشتقاقي واحد، والأمثلة في هذا عديدة نورد بعضها ذكرا لا حصرا.

فمن هذه الأمثلة أن " الفراء يذهب إلى أن الأصل في لن ولم لا، وإنما أبدل من ألف لا النون في لن والميم في لم " (65)، وهذه النظرة الصوتية يجب ألا تخفي عنّا العنصر الاشتقاقي الرمزي (حرف اللام) الذي تردّ إليه هذه الصرافم الحرفية الثلاثة، فهو، فيما نفترض، بمثابة المادة الاشتقاقية الأولى التي تشتقّ منها الصرافم المذكورة.

Delbecque (2002), p 99 : " la dérivation ne combine pas deux lexèmes, mais associe (64 un lexème (p. ex. National) à un morphème dépendant (P. ex. -isation , -iser, -iste, -ité). Les morphèmes liés qui servent à former des dérivés sont appelés morphèmes dérivationnelles. La branche qui s'en occupe est connue sous le nom de morphologie dérivationnelle. "

(65) شرح المفصل، ج 5، ص 16

والأمر نفسه كذلك في علاقة (أم) بـ (أو)، فالأصل في الأولى "أو أبدلت الميم من الواو لتحول إلى معنى" (66)، فالهمزة في هذين الصرفين حرف اشتقاقي رمزي مثل الأصل فيهما، وليس ما يعيننا في هذه الأمثلة إلا الاهتمام برّد البنى الاشتقاقية المتشابهة لفظاً إلى بعضها بعضاً تمسكاً بثنائية الأصل والفرع التي يقوم عليها الاشتقاق.

شبيه بهذا أن الفعل الثلاثي المضموم العين تضطلع فيه هذه الضمة بدور دلاليّ إعرابي أساسي، فهي إضافة إلى دلالاتها المعجمية كالأوصاف المخلوقة مثل الحسن والقبح وغير ذلك (67) رامية إلى معنى إعرابي هو لزوم الفعل بصفة يمكن أن نعتبر بها هذه الضمة "صرفم اللزوم"، فهذا العنصر الاشتقاقي (الضمة) يبدو لوظيفته الرمزية المذكورة مولداً للفعل اللازم الذي يحمله.

ونجد في بنى الصرافم الحرفية في اللغة العربية دليلاً على ما نقصد بالاشتقاق الرمزي، فكلّ الصرافم الحرفية المحتوية على حرف النون في غير الموقع الاشتقاقي الأول صرافم عاملة (أن، إن، أن، إن، كان، لكن، لن، من، عن، إذن)، وهذا في مقابل (نعم) الصرفم الحرفي غير العامل باعتبار وجود حرف النون في الموقع الاشتقاقي الأول (68)، فالمشترك بين هذه الصرافم حرف النون مقترنا بالدلالة الإعرابية الرمزية نفسها بصفة تجعله العنصر الدلالي الرمزي، وهو عنصر نفترض أنه العنصر الاشتقاقي الذي بنيت عليه هذه الصرافم.

ومن خصائص الاشتقاق الرمزي ضرورة انطباقه على مدونة ما، فألبتة نفترض فيها أن تسبّر قسم كلم أو صنفاً منه، وذلك استناداً إلى عناصر رموز قليلة قادرة على التحكم في الدلالة الإعرابية للوحدات اللسانية التي تنتمي إلى المدونة المفترضة، فلا يكفي أن يضطلع عنصر ما بهذا الدور الرمزي في مثال ما لنعتبر ذلك من الاشتقاق الرمزي، فلا بدّ من آلية منسجمة عناصرها الاشتقاقية الرمزية كالتي بين الكسرة في صرافم الجرّ وحرفي اللام والنون في صرافم النصب والجزم، كلّ له دوره مع تكامل وظيفي بينهما (69).

ومن قرائن هذا الاشتقاق أن نتيجته لا تتقلب إلى سبب، فالعنصر الرمزي لا يمكن أن يكون مرموزاً إليه، مثال هذا أن دلالة الكسرة على عمل الجرّ لا يمكن

(66) ابن فارس أبو الحسين أحمد، الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 126

وانظر الرأي نفسه في: الزركشي بدرالدين، البرهان في علوم القرآن، ج 4، ص 180

(67) شرح الشافية، ج 1، ص ص 74 - 75

(68) العلوي (1.2.2.2 : 2006 أ)

(69) انظر خاتمة الباب الثاني في العلوي (2006 أ).

أن تنعكس، ذلك أن المعمول المجرور لا يدلّ ضرورة على هذه الكسرة، إذ يمكن أن يحدث الجرّ بالإضافة (70).

فالاشتقاق الرمزي ذو دلالة إعرابية واحدة، لا مجال فيها للافتراض والتخمين، وفي هذا التعيين الأحادي صبغة شكلية دقيقة تساهم في ضبط مواضع إعرابية ضبطا دقيقا مباشرا يبرز به الاشتقاق مفيدا للإعراب إفادة تعيينية مباشرة.

ويمكن بناء على هذا أن يفهم الاشتقاق الرمزي بمفهومين مرتبطين، الأول الاشتقاق المفترض للوحدة اللسانية من عنصر اشتقاقي ما، والثاني "اشتقاق إعرابي" مرتبط بالدلالة الإعرابية المرموز إليها بالعنصر الرمز.

إن دلالة الاشتقاق الرمزي دلالة إعرابية مخالفة لطبيعة العنصر الاشتقاقي، فهو اشتقاق مؤثر في مكوّن من غير جنسه تأثيرا مباشرا تقترن فيه هذه الدلالة بالعنصر الرمز الذي تحمله بنية اشتقاقية ما.

وتكمن قيمة الاشتقاق الرمزي في أنه مثبت لعلاقة مباشرة بين الاشتقاق والإعراب ليس لها صدى واضح في البحث اللساني، وهي علاقة من شأنها أن تثبت ما بين المستويات اللغوية من استرسال يظهر ما بينها من تعامل. فالحاجة إلى دراسة بعض الكلمات الفارغة دراسة اشتقاقية تستوجب آلية مخصوصة مستمدة ممّا لبني هذه الكلمات من خصائص لفظية شكلية لا تنسجم معها آلية الاشتقاق الأصغر، والتسليم بهذا دعوة صريحة إلى توسيع مفهوم الاشتقاق وإن اختلفت الآليات والأنواع ومناقشة ما في التراث من اعتبار بعض أصناف الكلم وحدات لسانية جامدة غير متصرفّة.

فالصراف الحرفية حسب هذا التراث "يشقّ منها ولا تشتقّ هي أبدا، وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرّف شابعت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة (من شيء) (لأنه ليس قبلها ما تكون فرعا له ومشتقة منه) يؤكد ذلك قولهم : سألتك حاجة فلوليت لي أي قلت لي (لولا)... (71)

وهذا الحكم الاشتقاقي المستمدّ من التراث النحوي حكم يتعذّر معه طرح مقاربات اشتقاقية يمكن بها دراسة أصناف من الكلم مثل الصراف الحرفية، ويبدو لنا أن ما انعدم فيه الاشتقاق بمفهومه المستقرّ في التراث قد يكون خاضعا لآلية اشتقاقية مخصوصة اقترحنا تسميتها "الاشتقاق الرمزي".

(70) يمكن أن يحدث الجرّ كذلك بصراف الجرّ غير مكسورة الاعتماد، وقد بيّنا تحليل حركة هذه الصراف في : العلوي (2006 : 1.3.1.2).

(71) الخصائص، ج 2، ص 37

انظر كذلك : العكبري أبا البقاء، مسائل خلافية في النحو، 1992، ص 80

3.4. جذور الاشتقاق الرمزي في التراث اللغوي العربي :

إن للاشتقاق الرمزي في اعتقادنا جذورا في التراث اللغوي، نرى له إطارا نظريا عاما ضمن اتجاهات الاشتقاق، فأبو حيان يذكر للاشتقاق الأصغر ثلاثة اتجاهات : "وهذا الاشتقاق أثبتته الجمهور في أن بعض الكلم قد تستق من بعض، وذهبت طائفة إلى أن لا يشتق شيء من شيء، بل كل أصل، وذهبت طائفة أخرى إلى أن كل كلمة مشتقة من الأخرى... " (72). وما يعيننا في كل هذا الإشارة إلى قيمة الاتجاه الأول فيما نبحت فيه، فهو " نظرية جزئية تقول بجزئية الاشتقاق وبعضيته " (73)، وهي بعضية تترك دراسة بعض أصناف الكلم (مثل الصرافم الحرفية) مجالا مفتوحا لمقاربات اشتقاقية تختص بالية تختلف بداهة عن آلية الاشتقاق الأصغر لأنه لا يشمل كل الكلم.

ونجد في التراث رأيا لمفهوم الاشتقاق لا يجزم بالعلاقة الاشتقاقية بين المشتق والمشتق منه، فابن عصفور رغم ذكره أن أكثر النحويين يحدون الاشتقاق الأصغر بأنه "إنشاء فرع من أصل" يرى أن "هذا الحد ليس بعام للاشتقاق الأصغر، لأنه قد يقال" هذا اللفظ مشتق من هذا "من غير أن يكون أحدهما منشأ عن الآخر، وذلك إذا كان تركيب الكلمتين واحدا، ومعنيهما متقاربين، وذلك نحو ما ذهب إليه أبو علي في "أولق" في أحد الوجهين من أنه مأخوذ من ولق يلق، إذا أسرع، وذلك لأن "الأولق" الجنون، وهي مما يوصف بالسرعة. فلما كانت حروف "أولق" إذا جعلته "أفعل"، و "ولق" واحدة، ومعنيهما متقاربين لأن الجنون ليست السرعة في الحقيقة، بل يقرب معناها من معنى السرعة جعل "الأولق" مشتقا من "ولق"، لا بمعنى أن "الأولق" مأخوذ من "ولق"، بل يريد أن "الأولق" حروفه الأصول الواو واللام والقاف، كما أن "ولق" كذلك" (74).

والهام في هذا الشاهد ما فيه من تصريح بأن القول بالاشتقاق لا يستلزم ضرورة "إنشاء اشتقاقيا"، فاشترك كلمتين في جذر ما لا يعني ضرورة اشتراكا معنويا بينهما ولا يدل كذلك على ممارسة اشتقاقية منجزة صنعت الواحد من الآخر".

وهذا التصور النظري الافتراضي من شأنه أن يوسع مفهوم الاشتقاق مع عدم ربطه ضرورة بممارسة اشتقاقية منشأة، وفي هذا يحتاج الاشتقاق الرمزي

(72) الأنطلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج 1، ص ص 13 - 14.

انظر كذلك السيوطي، المزهري، ج 1، ص 348

وانظر تعليق عاشور (1999) على هذه الاتجاهات، ص ص 65-66

(73) عاشور (1999)، ص 66.

(74) ابن عصفور، الممتع في التصريف ج 1، ص ص 41-42.

إلى هذا التّصوّر ليضفي على كيانه شرعية مستمدة من التراث اللغوي، فالعنصر الاشتقاقي الرمزي ليس إلا جزءاً من الكلمة التي نفترض اشتقاقها منه، لكنّه يحمل دلالة هذا المشتق نفسه، فهو اشتقاق لا يمكن إثباته بممارسة اشتقاقية سابقة له، مع هذا يمكن فيه القول بالاشتقاق دون أخذ الواحد من الآخر.

ويوضّح ابن عصفور نفسه هذا الفصل بين المشتق والمشتق منه بقوله "إن قيل : فكيف يجوز أن نقول "هذا اللفظ مشتقّ من هذا اللفظ"، وأحدهما ليس بمأخوذ من الآخر، وقولك "مشتق" يعطي أخذ أحدهما من صاحبه ؟ فالجواب أن هذا على طريق المجاز، كأنهما - لاثحاد لفظيهما وتقارب معنييهما - قد أخذ أحدهما من الآخر، كما نقول في الشخصين المتشابهين : هذا أخو هذا، تشبيها لهما بالأخوين⁽⁷⁵⁾.

فالمقصود بهذا اشتقاق مجازي مؤسس على اشتقاق غير قائم على أخذ كلمة من أخرى، وهذا المجاز ممّا يحتاجه الاشتقاق الرمزي تقوية لمقوماته النظرية.

والاشتقاق الرمزي قائم على ضرب من الاختزال، يتأسّس على اختزال العنصر الاشتقاقي ما تحمله الوحدة اللسانية من معنى نحوي، شبيه بهذا ما يسمّى في التراث النحوي الاشتقاق الأكبر. ولا نقصد بالاشتقاق الأكبر ما يسمّيه ابن جني الاشتقاق الكبير الذي يسميه كذلك "الاشتقاق الأكبر"، و "هو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً..."⁽⁷⁶⁾، ففي هذا النوع محافظة على الأصول الثلاثية مع تقلبيات محدّدة، لكننا نعني بالاشتقاق الأكبر نوعاً ثالثاً ذكره السكاكي ونسبه إلى أستاذه الحاتمي : "وهنا نوع ثالث من الاشتقاق كان يسميه شيخنا الحاتمي رحمه الله الاشتقاق الأكبر، وهو أن يتجاوز إلى ما احتمله أخوات تلك الطائفة من الحروف نوعاً ومخرجاً... وأنه نوع لم أر أحداً من سحرة هذا الفن، وقليل ما هم، حام حوله على وجهه إلا هو"⁽⁷⁷⁾، ويوضّح هذا الفن عبد الله العلايلي بذكر أمثلة تبيّنه :

"ومثاله بأن تنتقل بالحروف إلى ما يجانسها، في (قط) مثلاً التي تنتوّع إلى (قطب) و(قطع) و(قطل)، وكلها تتضمن معنى القطع، ويجانس (قط) (قص) ومنها (قضم) و (قصل) و (قصف) و (قصر) و (قصا)، وهي تفيد معنى القطع جميعها..."⁽⁷⁸⁾، وتكمن الإضافة هنا في المشترك المعنوي بين المشتق منه

(75) الممتع في التصريف، ج 1 ص 43

(76) الخصائص، ج 2، ص 134

(77) السكاكي أبو يعقوب، مفتاح العلوم، ص 15

(78) العلايلي عبد الله، مقدّمة لدرس لغة العرب، ص 309، وانظر أمثلة أخرى بالصفحة نفسها.

(الجدع الجزئي) والمشتق الذي يفوقه عددا (الجدع)، فالمدار على ما يشبه علاقة الجزء بالكلّ دون تغير ملحوظ في المعنى لما أشرنا من المشترك المذكور.

وما يعنينا في هذا أن المادة الاشتقاقية الأولى التي تعتبر بمثابة "الجدع الجزئي" (قط، قص) تفوقها المشتقات في عدد الأصول مع المحافظة على المعنى المعجمي⁽⁷⁹⁾، وفي هذا منفذ للتأويل، تظن إليه البعض حدسا⁽⁸⁰⁾، ورأيناه ضربا من الرمزية الاشتقاقية، فالمادة الاشتقاقية الأولى رمز لدلالة معجمية مشتركة مع دلالة المشتقات.

ولا نقصد هنا ما ذكره ابن جني في "مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث... وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر عنها، فيعدّلونها بها ويحتذونها عليها... من ذلك قولهم : خضم وقضم، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ... والقضم للصلب اليابس نحو قضمت الدابة شعيرها"⁽⁸¹⁾، فالجدع الجزئي في هذين الفعلين (خض - قض) لا يرتبط في معناه المعجمي بفعل (خضم وقضم)، فليس مقصد ابن جني هنا إحداث علاقة بين الجزء والكلّ مثلما بيّنا في مقاصد السكاكي.

والفائدة من الاشتقاق الأكبر، حسب ما ذكرناه من حدّ السكاكي له، إبراز أن الظاهرة التي نبحث فيها لها جذور في التراث المعجمي لا يوجد مثله في الصراف الحرفية، إنما يوجد شبه به في الآلية المسيرة للاشتقاق الرمزي لاختلاف في الخصائص التركيبية والدلالية بين قسم هذه الصراف وقسمي الاسم والفعل.

ويحتاج الاشتقاق الرمزي لتدعيم آلية مقوماته النظرية إلى ضرب من "لطف الصنعة" الذي ذكره ابن جني في الاشتقاق الأكبر⁽⁸²⁾، وليس هذا اللطف إلا ضربا من اجتهاد اللغوي في تتبّع علاقات بعض البنى الاشتقاقية استنادا إلى شبه لفظي واشتراك معنوي.

ويقتضي التسليم بالاشتقاق الرمزي التساؤل عن موقعه من مستويات النظام النحوي⁽⁸³⁾ ومن مستوى الاشتقاق نفسه، إذ أولى ضروراته أن ينسجم مع هذا المستوى ويتخذ ضمنه موقعا يقارب نوعيا بقية أنواع الاشتقاق.

وللاشتقاق الرمزي أن يمثل درجة رابطة بين المستويين الصوتي والاشتقائي، والارتباط بالمستوى الصوتي لما للصوت الرمز من وظيفة تمييزية

(79) انظر مزيدا من الأمثلة في : Zanned Lazher (2003) , p p 49-51.

(80) مقدمة لدرس لغة العرب، ص 309.

(81) الخصائص، ج 2، ص 157

(82) الخصائص، ج 2، ص 134

(83) انظر تفريع المستويات النحوية وعلاقتها في: الشريف (2002)، ص ص 297-299.

ذات وجهين، يتمثل الأول في تمييز الوحدات اللسانية بعضها عن بعض، ويتجسد الثاني في تمييز هذه الوحدات باعتبارها مجموعة منسجمة ذات خصائص لفظية ودلالية محدّدة.

ومردّ هذه الدرجة ما اقترحناه من تصوّر قائم على اعتبار العنصر الرمز (الصوت الرمز) عنصرا اشتقاقيا بنيت عليه الوحدة اللسانية الحاملة لهذا العنصر نفسه، وهذا التصرّو يقتضي النظر إلى الحرف الرمز من زاوية اشتقاقية لا يعتبر بها هذا الصوت مجرد عنصر تمييزي بين الوحدات اللسانية، بل مادّة اشتقاقية، أهمّ خصائصها الاختزال والتجريد والتوظيف الدلالي.

خاتمة

لقد أبرزنا في هذا المقال الإطار اللساني النظري الذي تندرج ضمنه علاقة الاشتقاق بالإعراب، فهي علاقة تندرج ضرورة ضمن مفهوم الاسترسال الرابط بين المستويات النحوية.

وقد بيّنا التعامل بين الاشتقاق والإعراب في التراث النحوي وحاجة الواحد منهما إلى الآخر استنادا إلى بعض المظاهر النحوية التي استدللنا بها بصفة تدلّ على تصوّر النحاة لمفهوم النحو بمعناه الواسع الذي ظهر جليّا في مصنفاتهم.

وقد أبرزنا كذلك بعض مظاهر الاتصال والانفصال بين الاشتقاق والإعراب في التّأليف اللساني بصفة أشرنا بها إلى ما يوليه هذا التّأليف من قيمة لهذه القضية وأوجه الاختلاف فيها، وقد احتجنا في هذا إلى عرض بعض المظاهر المناقشة للساند اللساني، أظهرناها في صلة الاشتقاق بالإعراب وأوجه التداخل بين التصريف والاشتقاق.

وقد أشرنا إلى هذه القضايا اللسانية الهامة لأنها تمثل الإطار اللساني الذي يشرّع البحث في "الاشتقاق الرمزي" باعتباره مقارنة دقيقة يمكن أن تعتبر مظهرا من مظاهر تأكيد علاقة الاشتقاق بالإعراب لما بينهما من تعامل مؤسّس على تأثر وتأثير يبرز في السلسلة النطقية ويظهر في التّأليف اللساني قديمه وحديثه.

والخلفية النظرية للاشتقاق الرمزي مندرجة حسب اعتقادنا ضمن تصوّر مجرد لبعض خصائص وضع اللغة، ملخصه أن اللغة وضعت أساسا وضا تممييزيا، وهو تمييزي خارجي مفرّق بداهة بين الألسن، وتمييز داخلي يتأسّس على وظيفة العنصر داخل الوحدة اللسانية ويحتاجه اللسان نفسه لتكوين مجموعات منسجمة تحكمها أنظمة داخلية قائمة على هذا التمييز ذاته.

ويمكن أن نعتبر أن الاشتقاق الرمزي وإن لم يثر المعجم باعتباره غير صانع لوحداث لسانية جديدة فإنه مثر لأنواع الاشتقاق في اللسان العربي، وقد يكون هذا الإثراء لصيقاً أكثر بهذا اللسان باعتباره لساناً اشتقاقياً.

ويقتضي التسليم بالاشتقاق الرمزي التساؤل عن مدى محافظة العنصر الاشتقاقي الرمزيّ على كيانه اللساني بما له من دور في إطار هذا الاشتقاق وعدم التباسه بالصرف باعتباره وحدة دنيا دالة.

ومن غاياتنا في هذا أن نشير إلى أن الاشتقاق يجب ألا يقتصر فقط على الناحية الإجرائية التقنية وكيفية اقتطاع الفرع من الأصل، بل يجب أن يتجاوزها إلى أبعاد فكرية مجردة مرتبطة بعلاقة العنصر الاشتقاقي (الحرف، الحركة) بالدلالات النحوية عموماً.

ويفترض بناء على هذا التفكير في آلية اشتقاقية تنظم ما أمكن علاقة الحرف والحركة الاشتقاقيين بالدلالات النحوية وغيرها بصفة توسّع مفهوم الاشتقاق وتدعم قدرته الاشتقاقية وتزيد في تقريب العلاقة بين المستويين الاشتقاقي والإعرابي، وفي هذا تشكّل لعلاقات بين المستويات النحوية يحتاجها النظام النحوي نفسه، علاقات لا تقوم على مقابلات تقليدية بين الصرف والإعراب من جهة، والتصريف والاشتقاق من جهة أخرى.

فالاشتقاق الرمزي مجاوز للفصل بين المستويات النحوية، فعنصره الاشتقاقي الرمزي وآليته الاشتقاقية وغايته الإعرابية تستوجب بداهة هذا التجاوز، لكنّ هذا لا يعني إلغاء هذا الفصل المنهجي النظري المنظم لهذه المستويات التي يحتاجها هذا الاشتقاق نفسه في ضبط مادته الاشتقاقية وغايته الإعرابية.

ومن خصائص العنصر الاشتقاقي الرمز إحداثه لاسترسال بين الاشتقاق والإعراب، فهذا العنصر مكوّن اشتقاقي ذو دلالة إعرابية يمكن أن تلتصق به في هذا الإطار صفتا الاشتقاق والإعراب معاً.

إن الاشتقاق الرمزي مظهر اشتقاقي يبحث في علاقة الاشتقاق بالإعراب، منطلقه عنصر اشتقاقي وغايته إعرابية، يستند في هذا إلى علاقة شبه لفظي ومشارك معنوي بين الجزء والكلّ، وهو في هذا يحتاج إلى تصوّر نظري وضرب من التجريد ودقة ملاحظة، كلّ هذا يستوجب تتبّع بعض الظواهر اللغوية بلطف من النظر قائم على تصوّر لكيفية وضع اللغة، نقصد خصوصاً الكلمات الفارغة.

فالاشتقاق الرمزي يفتح على دراسة هذا الصنف من الكلمات الخالية بداهة من المعنى المعجمي، نخصّ بالذكر منها أصنافاً من الاسم مثل المعوّضات

(الضمائر، أسماء الإشارة...)، وقد تثبت الدراسات التطبيقية على بعض أصناف الاسم أو الفعل توسّع مجال الاشتقاق الرمزي ليخرج من حدود الكلمات الفارغة إلى وحدات معجمية بصفة قد تفتح آفاقا ما في تعميق علاقة الاشتقاق بالإعراب.

توفيق العلوي

المعهد العالي للعلوم الإنسانية

جامعة المنار - تونس

المراجع المحال عليها

- ابن الأثير (ضياء الدين)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.
- ابن خلدون (عبد الرحمان)، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1999، المجلد 1.
- ابن عصفور (الإشبيلي)، الممتع في التصريف، الدار العربية للكتاب، ط 5، 1983.
- ابن فارس (أبو الحسن أحمد)، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، 1964، ص 126.
- ابن يعيش (موفق الدين)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.
- الاستراباذي (رضي الدين).
- شرح الشافعية، تحقيق وشرح محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982.
- شرح الكافية، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 2000 .
- الأندلسي (أبو حيان)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبي، مصر، 1984.
- الزجاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، لبنان، ط 4، 1982.
- الزركشي (بدر الدين)، البرهان في علوم القرآن، دار الفكر، ط 3، 1980، ج 4، ص 180.
- الزناد (الأزهر) (1998)، المعجم في اللغة العربية : تولده وعلاقته بالتركيب، أطروحة دكتورا دولة (مرقونة)، كلية الآداب بمنوبة، تونس .
- السكاكي (أبو يعقوب يوسف)، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، د.
- السيوطي (جلال الدين)، المزهرة، دار الجيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.
- الشريف (محمد صلاح الدين) (2002)، الشرط والإنشاء النحوي للكون : بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، منشورات كلية الآداب بمنوبة، سلسلة اللسانيات، المجلد 16، تونس.

- صولة (عبدالله) (2004)، من مظاهر الاسترسال بين التركيب والدلالة في اللسانيات العرفانية، ندوة قسم العربية، 31 أكتوبر، 1-2 نوفمبر 2002، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، ص ص 49-67.
- عاشور (المنصف) (1999)، ظاهرة الاسم في الفكر النحوي، منشورات كلية الآداب، منوبة، سلسلة اللسانيات، المجلد 12.
- العكبري (أبو البقاء)، مسائل خلافية في النحو، دار الشرق العربي، تحقيق محمد خير الحلواني، بيروت، 1992.
- العلايلي (عبد الله)، مقدمة لدرس لغة العرب، المطبعة العصرية، مصر، د.ت.
- العلوي (توفيق) (2006 أ)، الرمزية الصوتية في حروف المعاني، النشر الجامعي، تونس.
- المجذوب (عزالدين) (2003)، المعنى وتشكله، أعمال الندوة الملتزمة بكلية الآداب، منوبة، نوفمبر 1999، تكريماً للأستاذ عبد القادر المهيري، سلسلة الندوات، المجلد 18.
- مهيري (عبد القادر) (1998)، من الكلمة إلى الجملة : بحث في منهج النحاة، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع.
- Aronoff (Mark) (1997), Word formation in generative grammar, The Mit Press Cambridge, Massachusetts and London, England.
- Bauer (Lauer) (1988), Introducing Linguistic Morphologie, Edinburg University Press, British library cataloguing in publication Data.
- Ben Gharbia (Abdeljabbar) (2002), Continuité et catégories, Actes du colloque du département d'arabe, 31 Octobre, 1 et 2 Novembre 2002, Université des lettres et des sciences humaines de Sousse, pp. 43-82.
- Bybee (Joan L.) (1985), Morphology, John Benjamins Publishing Company, Amsterdam / Philadelphia.
- Bloomfield (Leonard) (1970), Le langage, Payot, Paris.
- Fradin (Bernard) (2003), Nouvelles approches en morphologie, PUF.
- Fradin (Bernard) et Kerleroux (Françoise) (2003), Introduction, in : Langages, n° 152, Décembre 2003, pp 3 – 11.
- Chomsky (Noam) (1971), Aspects de la théorie syntaxique, Editions du Seuil, Paris, Traduit de l'Anglais par Jean-Claude Milner.
- Delbecque (Nicole) (2002), Linguistique cognitive. Comprendre comment fonctionne le langage, Editions Duculot, Bruxelles., Col. Champs Linguistiques.

- Gougenheim. G. (1959), Ya – t – il des prépositions vides en Français ?, in : Le Français moderne, t. 27, 1957, n° 27, pp 1-25.
- Harris. Z.S. (1971), Structures mathématiques du langage, Dunod, Paris, Trad. C. Fuchs.
- Katamba (Francis) (1993), Morphology, Macmillan Press LTD, England.
- Kerleroux (Françoise) (2003), Morpho-logie : La forme et l'intelligible, in : Le Langage, n° 152, Décembre 2003 pp 12-32.
- Langacker (Ronald W) (1987), Foundations of cognitive grammar. Theoretical prerequisites, volume 1, Stanford University Press, Stanford, California.
- Mehiri (Abdelkader) (1973), Les théories grammaticales d'Ibn Jinni, Publications de l'université de Tunis.
- Mel'cuk (Igor) (1993), Cours de Morphologie générale (Théorique et descriptive), T.1, Les Presses de l'université de Montréal, CNRS Editions.
- Pollock (Jean-Yves) (1997), Langage et Cognition : Introduction au programme minimaliste de la grammaire générative, PUF.
- Pottier (Bernard) (1974), Linguistique générale : théories et description, Klincksieck, Paris.
- Zanned (Lazhar) (2003), L'organisation du lexique de l'Arabe classique : un modèle probabiliste, in : La signification et sa configuration, Actes du colloque organisé à la faculté des lettres Manouba, 17-19 Novembre 1999, Travaux offerts au Prof. Abdelkader Mehiri, Pub. Fac. Des lettres Manouba, 2003, col. Colloques, n° 18, T. 2, pp 47-84.